

لا يجوز تقدم توابع أجمع عليه وهو كذلك لأنه أدل على المقصود وهو الجمعية
 وذكرها دونه ضعيف لعدم ظهوره لانتها على معنى الجمعية بل قيل لا معنى لها في جاني
 الأفراد وكما يؤتى بعد أجمع بما ذكر يؤتى بعد جماع بكتفاء وبصعاء وبتعاء وبعد جمع
 بكتع وبصع ويتبع وظاهر كلام بعضهم أنه يتعين الاتيان بها على هذه النمط ومجتمها
 على خلافه نادر (والتوكيد) أي المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتحها (في
 رفعه) ان كان مرفوعاً (ونصبه) ان كان منصوباً (ونخضه) ان كان مخفوضاً
 (وتعريفه) ان كان معرفة ولم يقل وتنكيره لان ألفاظ التوكيد كلها معارف باضافتها
 لضمير المؤكد لفظاً ومالم يضاف منها فهو معرفة بنية الاضافة أو بالعلمية الجنسية وإذا
 كان كذلك فلا تجرى الاعلى العارف (و) لهذا (لا يجوز توكيد المنكرة) بها (عند
 البصريين) مطلقاً وأجاز بعض الكوفيين ان كانت المنكرة محذوفة كيوم وليلة
 وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار والتوكيد من الفاظ الاحاطة كصمت
 أسبوعاً كاه وعلمه جاء قوله باليت عدة حول كاه رجب في خلاف صمت
 زماً كاه لا تغاء الشرط الاول وبخلاف نحو صمت شهر انفسه لا تغاء الشرط الثاني
 واختاره ابن مالك وصححه ابن هشام في توضيحه ولم يتعرض المؤلف للجزم اذ لا مدخل
 له هنا لان الالفاظ المذكورة لا يؤكدها الا الاسماء

باب البديل

ويسمى بالتكبير (هو التابع) شامل لجميع التوابع وقوله (المقصود بالحكم)
 دون متبوعه مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف بيل بعد الاثبات فان النعت
 والتوكيد وعطف البيان مكالات للمقصود وايست مقصودة والمعطوف بلا وبيل
 بعد النفي وبليكن ليس مقصوداً بالحكم قبله بل المقصود به انما هو ما قبله وأما
 المعطوف ببقية أحرف العطف فلا يصدق عليه انه المقصود بالحكم وان صدق عليه
 أنه مقصود به اذ المقصود به انما هو المعطوف والمعطوف عليه وخرج بقوله (بلا واسطة)
 المعطوف بيل بعد الاثبات فانه وان كان مقصوداً بالحكم لكن بواسطة وظاهر
 التعريف المذكور ان البديل منه ليس مقصوداً بالحكم وانما ذكر توطئة ومقدمة
 لتابعه والبديل جار في الاسماء والافعال وحكمة التثنية في الاعراب ولهذا اقل
 (واذا ابدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع اعرابه) من رفع ونصب
 وخفض وجرم لانه من جملة التوابع فيوافق متبوعه في واحد مما ذكر وسيأتي
 الكلام على بقية العشرة (والبديل) من حيث هو (على أربعة اقسام الاول بديل
 الشيء من الشيء) أي بديل شيء من شيء مما تمهيد ان فيما صدق عليه لافي المفهوم (ويقال له
 بديل الكل من الكل) والبديل المطابق والاولى ان يقال بديل كل من كل وسماه ابن مالك
 البديل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى كما سيأتي وانما يطلق الكل على ذي أجزاء

والتوكيد تابع
 فهو كذا في رفعه ونصبه
 ونخضه وتعريفه
 ولا يجوز توكيد المنكرة
 عند البصريين
 باب البديل
 هو التابع المقصود
 والحكم بلا واسطة
 واذا ابدل اسم من اسم
 أو فعل من فعل تبعه
 في جميع اعرابه والبديل
 على أربعة أقسام
 الاول بديل الشيء من
 الشيء ويقال له بديل
 الكل من الكل

وهو متمتع هنا (فجاء زيد أخوك) فأنحوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويصدقان على ذات واحدة وان اختلفا مفهوما (قال الله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل الشيء من الشيء (وقال الله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة البحر) فالاسم الكريم بدل من العزيز الحميد بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل ولا يحتاج هذا البديل الى رابط يربطه بالمبدل منه لاتحادهما (الثاني بدل البعض من الكل) بان يكون مدلول الثاني بعضا من مدلول الاول (سواء كان ذلك البعض قليلا أو كثيرا) أو مساويا خلافا لمن زعم انه لا يكون الا فيما دون النصف (فجاءت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه) وضربت زيدا رأسه (ولا بد من اتصاله بضمير يرجع) منه (المبدل منه) ليحصل به الربط بينهما (اما مذكور) ذلك الضمير (كالمثالة) المذكورة (أو مقدر كقوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع) اليه سبيلا فن استطاع بدل بعض من الناس والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أي منهم) وجعل ابن مالك اتصاله به كثير الاشرطا (الثالث بدل الاشتمال) بان يكون بينه وبين الاول ملازمة بفسير الكمية والجزئية سواء اشتمل الاول على الثاني أو العكس وشرطه ان تبقى النفس عند ذكر الاول متشوفة اليه (فجاءت زيد علمه) وسلب عمرو ثوبه وسمى بذلك لاشتمال معنى الكلام عليه فانك اذا قلت أعجبت زيد فم لوم ان ذاته لم يكن محبب اليك فكانت قلت أعجبت شي من زيد وهذا المعنى بطريق الاجمال شامل للعلم وغيره وهذا الوجه في التسمية يشمل سائر أقسام بدل الاشتمال (ولا بد من اتصاله بضمير) يرجع الى المبدل منه (امامه كوز كالمثال) المذكور (أو مقدر كقوله تعالى قتل أصحاب الاخدود النار) فالنار بدل اشتمال من الاخدود والضمير العائد اليه مقدر (أي) النار (فيه) وقيل لا تقدر بالاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وجعل ابن مالك اتصاله بالضمير كثيرا الاشرطا كبديل البعض ولا بد فيه من امكان فهم معناه عند حذفه ومن حسن الكلام بتقدير حذفه ولا جيل ذلك جعل نحو أعجبت زيد أخوه بدل اضراب لمدم صحة الاستغناء عنه بالاول وكذلك نحو اسرحت زيد افرسه لانه وان فهم معناه في الحذف فلا يحسن استعمال مثله وان طاء شيء منه جعل على الاضراب أو الغلط (الرابع البديل المبين) للمبطل منه بحيث لا يشعر به ذكر المبدل منه بوجه (وهو ثلاثة أقسام بدل الغلط) ان لم يقصد ذكر متبوعه بل سبق اليه اللسان (وبدل النسبمان) ان قصد ذكر متبوعه ثم تبين فساد قصده (وبدل الاضراب) بان قصد كل منهما قصدا صححيا (فجاءت زيد الفرس) هذا مثال يصلح للثلاثة (لانك ان أردت ان) تذكر المقصود بالنسبة بان (تقول) ابتداء (رأيت الفرس فغلطت) بان سبق لسانك الى غيره (فقلت) رأيت (زيدا) الفرس (فهذا بدل الغلط) بالاضافة أي بدل عما ذكر غلطا

فجاء زيد أخوك
قال الله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم صراط
الذين وقال الله تعالى
الى صراط العزيز
الحميد الله في قراءة البحر
الثاني بدل البعض
من الكل سواء كان
ذلك البعض قليلا
أو كثيرا نحو أكت
الرغيف ثلثه أو نصفه
أو ثلثيه ولا بد من
اتصاله بضمير يرجع
للمبدل منه اما مذكور
كالمثالة أو مقدر
كقوله تعالى والله على
الناس حج البيت
من استطاع أي منهم
الثالث بدل الاشتمال
نحو أعجبت زيد علمه
ولا بد من اتصاله
بضمير امامه كوز
كالمثال أو مقدر كقوله
تعالى قتل أصحاب
الاخدود النار أي فيه
الرابع البديل المبين
وهو ثلاثة أقسام بدل
الغلط وبديل النسبمان
وبدل الاضراب نحو
رأيت زيدا الفرس
لانك ان أردت ان
تقول رأيت الفرس
فغلطت فقلت زيدا
فهذا بدل الغلط

صراط الله والنكرة من النكرة نحو مغازا حدائق (ويجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فهذه أربعة أقسام والسبيل أربعة أيضا في أربعة بسة عشر ويجوز ابدال الظاهر من الظاهر كما مر والمضمر من المضمر الموافق له نحو رأيتك اياك ومن الظاهر كرايت زيدا اياه وخالف في ذلك ابن مالك فضع النحويين الضمير بدل فان وقع في الكلام ما يؤهم الثاني فهو توكيد او الثالث فن وضع النحويين وابدال الظاهر من المضمر نحو ضربته زيد انعم لا يبدل ظاهرا من ضمير حاضر بدل كل الا اذا فاد الا حاطة نحو تكون لنا عميدا الاولنا واخرنا فهذه اقسام أربعة ايضا مع الاقسام الاربعة للبدل تصير ستة عشر على ما عرفت وأمثلة جميع ذلك ظاهرة لمن تأمل

باب الاسماء العاملة على الفعل

(اعلم ان أصل العمل للافعال) وما عمل من الاسماء فليشبهه بالفعل (فيعمل عمل الفعل من الاسماء سبعة) المصدر واسم الفاعل وأمثلة المنباعدة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل وانما يتعرض للاسم المصدر ولا يدرى اعماله بل منع البصريون اعمال النظر الى ان اصل وضعه لغبر المصدر واولوا ما وهم ذلك ولا للظرف والمجرور المعتد من للاختلاف في اعمالها (الاول) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وبدأ به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودي وعدمي أشار الى الاول بقوله (بشرط ان يحل محله فعل مع ان) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال فالاول (نحو يعجبني ضربك زيدا) غدا أو أمس والتقدير (أي ان تضرب زيدا) غدا أو ان ضربته أمس (و) الثاني (نحو يعجبني ضربك زيدا) الآن التقدير (أي ما تضربه) الآن فان لم يحل محله ذلك او حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيد بضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضربت زيدا اخلاقا لان مالك في الثاني ووجه ما ذهب اليه ان المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدمي فهو ان لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال يعجبني ضربك زيدا ولا مضمر فلا يقال ضربني زيدا احسن وهو عمرا قبيح ولا محمدا باثاء فلا يقال اعجبني ضربتك او ضربتاك أو ضرباتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لوجهه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معموله فلا يقال اعجبني زيد اضربك (وهو ثلاثة اقسام مضاف) لاسبغده (ومنون) اي مجرد من ال والاضافة (ومقرون بأل) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه او الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (انظر في كلامهم) (من اعمال القسمين) الباقيين وضافته الى الفاعل

ويجوز ابدال النكرة من المعرفة نحو يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه

باب الاسماء العاملة على الفعل

اعلم ان أصل العمل للفعل من الاسماء سبعة

المصدر واسم الفاعل وأمثلة المنباعدة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الفعل وانما يتعرض للاسم المصدر ولا يدرى اعماله بل منع البصريون اعمال النظر الى ان اصل وضعه لغبر المصدر واولوا ما وهم ذلك ولا للظرف والمجرور المعتد من للاختلاف في اعمالها (الاول) منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وبدأ به لانه أصل الفعل في الاشتقاق ولانه يعمل عمل فعله ماضيا وغيره فيرفع الفاعل وينصب المفعول لكن بشرطين وجودي وعدمي أشار الى الاول بقوله (بشرط ان يحل محله فعل مع ان أو مع ما) المصدرية ان أريد به المضى أو الاستقبال (أو) فعل (مع ما) المصدرية ان أريد به الحال فالاول (نحو يعجبني ضربك زيدا) غدا أو أمس والتقدير (أي ان تضرب زيدا) غدا أو ان ضربته أمس (و) الثاني (نحو يعجبني ضربك زيدا) الآن التقدير (أي ما تضربه) الآن فان لم يحل محله ذلك او حل محله الفعل وحده امتنع اعماله فلا يصح نصب زيد بضربا في نحو ضربت ضربا زيدا ولا في نحو ضربت زيدا اخلاقا لان مالك في الثاني ووجه ما ذهب اليه ان المصدر لما صار بدلا من الفعل قام مقامه وأما الشرط العدمي فهو ان لا يكون المصدر مصغرا فلا يقال يعجبني ضربك زيدا ولا مضمر فلا يقال ضربني زيدا احسن وهو عمرا قبيح ولا محمدا باثاء فلا يقال اعجبني ضربتك او ضربتاك أو ضرباتك زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يقال اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا يقال ان يوم تبلى السرائر معمول لوجهه للفصل بينهما بالخبر ولا مؤخر عن معموله فلا يقال اعجبني زيد اضربك (وهو ثلاثة اقسام مضاف) لاسبغده (ومنون) اي مجرد من ال والاضافة (ومقرون بأل) وعلى كل حال هو يعمل عمل فعله اذا وجد شرط العمل (فاعماله مضافا) الى الفاعل مع ذكر المفعول وتركه او الى المفعول مع ذكر الفاعل وتركه (انظر في كلامهم) (من اعمال القسمين) الباقيين وضافته الى الفاعل

أكثر من اضافته الى المفعول لان نسبة الحدث لمن وجد منه أظهر من نسبه لمن وقع عليه (كالثالثين) المتقدمين في المتن (وقوله تعالى ولولا دفع الله الناس) أي لولا ان يدفع الله الناس أو ان دفع الله الناس ومن اضافته الى المفعول قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير وقوله عليه الصلاة والسلام ومعجيب من استطاع اليه سبيلا وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيها بعد الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (وعمله) حالة كونه (منونا أقيس) من عمله مضافا أو مقرونا بال لانه حينئذ تقوى شمه بالفعل لكونه نكرة (نحووا طعام في يوم ذي مسغبة يتيها) فاطعام مصدر منون فاعله محذوف و يتيها مفعوله والتقدير أو اطعامه يتيها (وعمله) حالة كونه (مقرونا بال شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل وكان ينبغي ان لا يدخل عليه أل لانه مؤول بأن والفعل وأل لا تدخل عليه لما كان على صورة الاسم ساع ذلك (كقوله

ضعيف النكايه اعداءه) * يخال القرار يراخي الأجل

فالنكايه مصدر مقرون بأل وقاعله محذوف وأعداءه مفعوله والتقدير يرضع نكايته اعداءه واعتراض بان الاضافة كالتعريف بال فهلا بعد مدعها المصدر عن الفعل وأجيب بانها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بال واعلم ان ما أضيف اليه المصدر ان كان فاعلا فهو محذور اللفظ حروف المحل وان كان مفعولا فهو محذور اللفظ منصوب المحل اذا علمت ذلك فقلت في تابع الفاعل الجرح على اللفظ والرفع جملا على المحل نحو عجبت من ضرب زيد الظريف بالبحر أو الظريف بالرفع وفي تابع المفعول الجرح أيضا على اللفظ والنصب على المحل نحو عجبت من اكل اللحم والخبز بالبحر وان شئت والخبز بالنصب ان قدر المصدر بان والفعل (الثاني) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (اسم الفاعل) ولو شئ او مجوعا وهو ما اشتق من مصدر فعل ان قام به على معنى الحدوث وصيغته من مصدر الثلاثي على وزن فاعل (كضارب) وعامل وشاكرو من غيره على صيغة المضارع المعلوم بوضع ميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الآخر كدخرج (وهكرم) ومستخرج ويعمل عمل فعله لازما ومتعددا (فان كان) مقرونا (بأل عمل مطلقا) أي سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال وسواء اعداه لم يعتمد (نحو هذا الضارب زيد أمس او الآن او غدا) لانه حينئذ صلة للتوصل فهو فاعل بحسب المعنى وان كان اسما بحسب الصورة ومن ثم جاز عطف الفعل عليه (وان كان مجردا من ال عمل) عمل فعله (بشرطين) احدهما (كونه للحال) أي بمعنى الحال تحقيقا وحكاية (او الاستقبال) أي بمعناه لا بمعنى الماضي (و) ثانيهما (اعتماده) ولو تقيديرا (على) واحده من امور خمسة (نفي او استفهام او خبر عنه) في الحال او في الاصل (او موصوف) او ذي حال (نحو ما ضارب زيد عمرا) الآن او غدا

كالثالثين وقوله تعالى
ولولا دفع الله الناس
وعمله منونا أقيس نحو
أو اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيها وعمله
مقرونا بال شاذ كقوله
ضعيف النكايه
اعداءه * الثاني
اسم الفاعل كضارب
وهكرم فان كان بأل
عمل مطلقا نحو هذا
الضارب زيد أمس
او الآن او غدا وان
كان مجردا من ال عمل
بشرطين كونه للحال
او الاستقبال واعتماده
على نفي او استفهام
او خبر عنه أو موصوف
نحو وما ضارب زيد
عمرا

مثال اعتماده على نفى (و) نحو (أضارب زيد عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الاستفهام (و) نحو (زيد اضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الخبر عنه (و) نحو (صررت برجل ضارب عمرا) الآن أو غدا مثال اعتماده على الموصوف ومثال ما اعتمده على ذى حال نحو جاء زيد ضاربا عمرا الآن أو غدا ومثال ما اعتمده على مقدر نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه أي أمهين ونحو مختلف ألوانه أي صننف ونحو ياطالعا جبلا أي يارب جلا ومحل أعمال اسم الفاعل إذا لم يصغر ولم يوصف فان صغرا أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ وإنما شرط في المجرد من أل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال لانه حينئذ يشبه المضارع في معناه كما أشبهه في لفظه بجريانه عليه في الحركات والسكنات واعتماده على ما ذكر لتقوى مشابهته له لان كلاً منهما يقربه منه ثم الشرطان المذكوران معتبران لعمله في المنصوب كما في المعنى وإذا وجد اليتعين عمله بل يجوز اضافته الى مفعوله الذي يليه تخفيفاً نحو هذا اضارب زيد الآن أو غدا بخفض زيد بالاضافة وان شئت نصبته وقد قرئ بالوجهين نحو ان الله بالغ أمره فان اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاس زيد اثوابا الآن أو غدا وقد أفهم كلام المؤلف رحمه الله ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل بل يجب اضافته لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه وهو الماضي فهو مشبه له معنى لا لفظا فان كان له مفعول آخر غير ما أضيف اسم الفاعل اليه وجب نصبه بفعل مقدر نحو زيد معطى خاله درهما مس فدرهما منصوب بأعطي المقدر كانه لما قيل زيد معطى خاله قيل ما اعطاه فقيل درهما أي اعطاه درهما (الثالث) من الاسماء التي تعمل عمل الفعل (أمثلة المبالغة) ولومثناة او مجموعة (وهي ما) حوّل للمبالغة والتكثير في الفعل من اسم فاعل بتغيير صيغته الى صيغة اخرى بان (كان على وزن فعّال) بتشديد العين (او فعول) بفتح العين (او مفعال) بكسر الميم (او فعيل او فعل) بفتح الفاء وكسر العين (وهي كاسم الفاعل) في العمل وشروط عمله حتى عدم التصغير والوصف (فما كان منها) صلة لال بان كان مقرونا بها (عمل مطلقا) أي ماضيا أو حالا او مستقبلا اعتمدا ولا (نحو جاء الضراب) او الضروب أو الضراب (زيدا) أمس أو الآن أو غدا (وان كان) الانسب وما كان (مجردا منها) أي من أل (عمل بالشرطين) السابقين في اسم الفاعل عدم المضي والاعتماد ولو تقديرا على واحد مما مر (نحو ما ضرب زيد عمرا) وحكي سيديويه أما العسل فلأنا شراب وانه لمخار بوائكها وقال بعضهم ان الله عفور ذنب العاصين وان الله سميع دعاء من دعاه وقال الشاعر
حذر أمورا لا تضير وآمن ❁ ما ليس ينجي من الاقدار
ويجري في هذه الامثلة ما قدمناه في اسم الفاعل من ان وجود الشرطين لا يوجب ان عملها فتجوز اضافتها الى مفعولها وإنما عملت مع فوات المشابهة اللفظية للمضارع لما

وأضارب زيد عمرا وزيد
ضارب عمرا وصررت
برجل ضارب عمرا
والثالث أمثلة
المبالغة وهي ما كان
على وزن فعال أو فعول
او مفعال أو فعيل او
فعل وهي كاسم الفاعل
فما كان صلة لال عمل
مطلقا نحو وجاء
الضراب زيداً وان
كان مجردا منها عمل
بالشرطين نحو ما ضرب
زيد عمرا

فهي من المباشرة في المعنى فقامت مقامها وعدها قسما ثالثا على تقدير ان تكون صيغة
 المبالغة خارجة عن اسم الفاعل (الرابع) من الاسماء العاملة عمل الفعل (اسم
 المفعول) ولو معنى أو مجرور وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه وصيغته من
 اشكال في الجرد على وزن مفعول (نحو مضروب) وما كقول وشعوب وعن غيره على
 صيغة المضارع المجهول بابدال حرف المضارعة ميماء مشمومة وفتح ما قبل آخره نحو
 مدحرج (ومكرم) ومستخرج (ويعمل عمل الفعل المبني للمفعول) فيرفع المفعول لقيامه
 مقام الفاعل فان كان من متعدي لاثنين أو ثلاثة لرفع واحد أو نصب ما سواه (وشرط على
 كاسم الفاعل) أي كشرط فان كان صلة لأل عمل مطلقا (نحو جاء المضروب عبده)
 أمس أو الآن أو غدا فعدده مرفوع باسم المفعول كما ترفعها بالفعل المبني للمفعول اذا
 قلت زيد ضرب عبدا وان كان مجردا من ال عمل بشرط عدم المضي والاعتماد على
 واحد مما سبق ولو تقدير (و) ذلك نحو (زيد مضروب عبده) الآن أو غدا (فعبده)
 مرفوع باسم المفعول لانه (نائب الفاعل في المثالين) ونحو هذا معطى أبوه درهما الآن
 أو غدا كما تقول يعطى أبوه درهما ويجوز ان تحوّل اسناده عن مرفوعه الى ضمير
 موصوفه ثم تضيفه الى مرفوعه معنى أو تنصبه لانه صار فضلة تقول زيد مضروب عبدا
 يخفف العبدا وتنصبه لانك اسندت اسم المفعول الى ضمير زيد وهو حينئذ جار مجرى
 الصفة المشبهة (الخامس) من الاسماء العاملة عمل الفعل (الصفة المشبهة باسم
 الفاعل المتعدي الى واحد) من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل
 ولذا عملت عمله وان كان الاصل ان لا تعمل المنصب لبايتهما الفعل بدلا لانهما على
 الثبوت وليكونا مأخوذة من فعل قاصر وافتقرت على واحد لانه أقل درجات
 المتعدي ويشترط لصحة عملها اذا تجردت الاعتماد على واحد مما سبق لا الحال
 أو الاستقبال لانها بمعنى الثبوت فلامعنى لا اشتراط لان ما لا يدل على حدث لا تعلق
 له بالزمان والمراد بها ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت
 (كحسن وظريف) فان كلامها صفة مشتقة ان قام به الفعل على معنى الثبوت
 اذ معنى زيد حسن ثبوت الحسن له واستمراره في سائر اوقات وجوده لانه متجدد
 وحدث فاذا أريد الحدوث حوّل الى بناء اسم الفاعل وقيل حسن وعلى هذا
 التماس فرح وفارح وجرع وجرع (ولهما ثلاث حالات) لا يخول عن احدها
 الأولى (الرفع) له اما (على الفاعلية نحو مرت برجل حسن وجهه وظريف لفظه)
 أو على البدلية من الضمير فيها بعد تحويل اسنادها اليه (و) الثانية (النصب) اما
 (على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة) بال أو بالاضافة (نحو مرت برجل حسن
 الوجه أو حسن وجهه) (على التمييز ان كان نكرة نحو مرت برجل حسن
 وجهه) (الثالثة) (الجرع على الاضافة) بالاضاف (نحو مرت برجل حسن الوجه) (الاذا

الرابع اسم المفعول
 نحو مضروب ومكرم
 ويعمل عمل الفعل
 المبني للمفعول وشرط
 عمله كاسم الفاعل نحو
 جاء المضروب عبده
 زيد مضروب عبده
 فعبده نائب الفاعل
 في المثالين الخامس
 الصفة المشبهة باسم
 الفاعل المتعدي الى
 واحد كحسن وظريف
 ولهما ثلاث
 حالات الرفع على
 الفاعلية نحو مرت
 برجل حسن وجهه
 وظريف لفظه
 والنصب على التشبيه
 بالمفعول به ان كان
 معرفة نحو مرت
 برجل حسن الوجه أو
 حسن وجهه وعلى
 التمييز ان كان نكرة
 نحو مرت برجل
 حسن وجهه أو الجرح
 على الاضافة نحو
 مرت برجل حسن
 الوجه

كانت الصفة بال وهو عار عنها فلا تجر فلا يقال زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه أبية ولا زيد الحسن وجهه ولا زيد الحسن وجهه أب بالجر في شيء لا امتناع إضافة ما فيه أل إلى شيء من ذلك والتفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب بصري وذهب الكوفي إلى أن النصب على التمييز في الجميع لأنه يجوز تعريفه وأعلم أن مسائل الصفة مع قطع النظر عن أمور لا تزيد في العمل ولا تنقص عنه كإفرادها وتثنيها وجمعها وتذكيرها وتأنينها است وثلاثون مسألة لأن الصفة إما نكرة أو معرفة وعلى كل إماراة أو ناصبة أو جارة فهذه ستة حاصله من ضرب اثنين في ثلاثة ومعهما في كل واحد منها ما بال أو مضاف لمأهى فيه أو للضمير أو لمضاف للضمير أو مجرد من أل والإضافة أو مضاف للجر ومنها هذه أيضا ستة وإذا ضربت ستة في ستة كان المجموع ستا وثلاثين يمتنع منها الأربع التي أشرنا إليها بالاستثناء والبقية جائزة وان تفاوتت في الحسن والقبح وقد انتهى بعض المتأخرين الصور الخاصة من الصفة ومعهما إلى أربعة عشر ألف صورة وما تثنى وست وخمسين صورة فليطلب ذلك من المطولات (ولاية تقدم معمول) هذه (الصفة) الذي هو فاعل في المعنى (علمها) لأنها فرع اسم الفاعل الذي هو فرع الفعل في العمل فتصرت عنه فلم تعمل في متقدم فلا يقال زيد وجهه حسن وهذا فارتقت اسم الفاعل (و) من وجوه الافتراق أيضا أن معمولها لا يكون اجنبيا بل (لا بد من اتصاله بضمير الموصوف اما لفظا كما في زيد حسن وجهه أو معنى نحو مررت برجل حسن الوجه) أى منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لأن الصفة لازمة وقد جرت على الاسم فلا تقتضى حمدًا ولا إضماره أو سببه كما في اسم الفاعل القاصر كررت زيد القائم أو القائم أبوه وما تمازت به أيضا أنها للحال الدائم أى الماضى المستمر إلى زمن الحال دون المنقطع ودون المستقبل (السادس) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم التفضيل) وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في الفعل المشتق هو منه فدخل في ذلك خير وشراكونها في الأصل على أن خير وأشر تخفيفا بالحدف لكثرة الاستعمال ولا يبنى إلا من فعل ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب سواء كان ذلك الفعل لازما (نحو كرم وأفضل) أو متعديا كأعلم وأضرب (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المفعول المطلق ولا (المفعول به اتفاقا) لأنه التحق بأفعال الغريزة فلا يقال زيد أشرب الناس لبنا وانما يصل إليه بالجر فان كان من متعلم لاثنين نصب الآخر بفعل مقدر نحو زيد اكسى الناس الفقراء الثياب أى يكسوهم الثياب وأما قوله تعالى ان ربك هو أعلم من يضل عن سبيله فن منصوب بفعل محذوف دل عليه أعلم أى يعلم المضلين ودعوى المؤلف وجهه الله الاتفاق على منع عمله في المفعول به تبع فيه ابن هشام في شرحه على القطر وفيه نظر بيناه في شرحنا عليه ويرفع الفاعل إذا كان ضمير امسترا نحو زيد أفضل منك

ولاية تقدم معمول
الصفة علمها ولا بد
من اتصاله بضمير
الموصوف اما لفظا كما
في زيد حسن وجهه
أو معنى نحو مررت
برجل حسن الوجه
السادس اسم
التفضيل نحو كرم
وأفضل ولا ينصب
المفعول به اتفاقا

(ولا يرفع) غالباً الفاعل (الظاهر) ولا ضمير منفصل إلا فلا يقال جاء في رجل أحسن منه أبوه أو هو إذ ليس له فعل بعينه في الزيادة لم يعمل عمله (الافى مسئلة الكحل) فيجوز ذلك فيهما اجتماعاً (وضابطها أن يكون في الكلام نفي) أو شبهه (وبعد اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم) أجنبي عن الموصوف مرفوع (مفضل) ذلك الاسم (على نفسه باعتبارين) مختلفين (نحو) قولهم (ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) ألا ترى أن رب الاسم جنس تال لنفي وهو موصوف باسم التفضيل وبعده اسم مرفوع وهو الكحل وهو أجنبي عن الموصوف لعدم اتصاله بضميره ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين إذا الكحل باعتبار كونه في عين زيد أحسن من نفسه باعتبار كونه في عين غيره من الرجال وإنما لم يرفع الظاهر إلا عند اجتماع هذه الأمور لأنه حينئذ لا يصح أن يقع موقعه فعل بعينه كأن يقال ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسبته في عين زيد وهذا التركيبان مؤداهما واحد بحسب الأمر العرفي لا الوضع اللغوي ولا نال ولم نعرّب المرفوع فاعلاً بل اعربناه مبتدأ ورفعنا الفعل التفضيل بالخرية لزم الفصل بين الفعل ومن بأجنبي وهو الكحل وقد يرفع الظاهر مطلقاً في لغة حكاهما سيديوه نحو مررت برجل أفضل منه أبوه (ويعمل) اسم التفضيل (في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا) وأعرز نقرأ الان التمييز نصب بما يلحقه من معنى الفعل كطل زيتا (وفي الجار والمجرور والظرف) لأنها يكفيم بارتحمة من الفعل (نحو زيد أفضل منك اليوم) وفي الحال نحو زيد أحسن الناس مبتدأ ذلك ولا يستعمل الامع من أو اللام أو الاضافة لان الغرض منه الزيادة على غيره وهو حاصل بأحدها فلا يجوز استعماله باثنين منها ولم يتعرض المؤلف حكاه بالنسبة لطاقتة لموصوفه وبعدها (السابع) من الأسماء العاملة عمل الفعل (اسم الفعل) وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثر بعامل وقد تقدم أنه مبني أشبهه بالحرف (وهو ثلاثة أنواع) الأول (ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب) ولقد أقدمه (كصه بمعنى اسكت) فإذا قلت صه فكانت اسكت (ومه بمعنى انكفف) لا بمعنى اكفف فاذا قلت صه فكانت اسكت (وأمين بمعنى استجب) فاذا قلت آمين فكانت اسكت (وعليك زيداً) وهو في الأصل جار ومجرور ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى الزمه) فاذا قلت عليك زيداً فكانت اسكت الزم زيداً قال تعالى عليك أنفسكم (ودونك) هو في الأصل ظرف مضاف لضمير المخاطب ثم نقل عن ذلك وصار (بمعنى خذ) فاذا قلت دونك بكر فكانت خذته وبنه رويد وهو منقول من مصدر أرودمصغراتصغير الترخيم ومعناه أمهل فاذا قلت رويداً فكانت أمهلت أمهل زيداً (و) الثاني (ما هو بمعنى الماضي) وهو أكثر من الذي يليه (كهيئات) مثلث التاء وفيها ست وثلاثون لغة أو أربعون على ما قيل وكها (بمعنى بعد) ومن فتح التاء

ولا يرفع الظاهر إلا في مسئلة الكحل وضابطها أن يكون في الكلام نفي وبعده اسم جنس موصوف باسم التفضيل وبعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ويعمل في التمييز نحو أنا أكثر منك مالا وفي الجار والمجرور والظرف نحو زيد أفضل منك اليوم السابع اسم الفعل وهو ثلاثة أنواع ما هو بمعنى الأمر وهو الغالب كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى انكفف وأمين بمعنى استجب وعليك زيداً بمعنى الزمه ودونك بمعنى خذته وما هو بمعنى الماضي كهيئات بمعنى بعد

وقف بالهاء ومن كسرهما وقف بالتاء ومن ضمهما فقبل وقف بالهاء وقيل بالتاء
 (وشتان) بفتح أوله وتشديد ثانيه (بمعنى افترق و) الثالث (ما هو بمعنى المضارع)
 وذلك (فحو أو ه) بفتح الهزرة وتشديد الواو بالحركان (بمعنى أتوجع) ويقال فيها أو ه
 (و أف) بضم الهزرة وتشديد الغاء وفيها أربعون لغة وكلها (بمعنى أتضجر) وكون
 الاسم بمعنى المضارع هو رأى ابن مالك ومن تبعه وأما ابن الحاجب فلا يرى ذلك لأن
 أسماء الأفعال مبنية لشابهتها فعل الامر والماضي ولو كانت بمعنى المضارع لأعربت
 فأو ه وأ ف عنده بمعنى تو جعت وتضجرت مراد اسمها الانشاء وقد علمت فيما سبق انها
 تبنى اسمها بالحرف في كونها عاملة غير معمولة لاسيما بقوله ابن الحاجب وقد اختلف
 النحاة في مدلول اسم الفعل على القول باسميته فقبل مدلوله لفظ الفعل فصح مثلا اسم
 لاسكت وهو الاصح وهو ظاهر كلام المؤلف فيما بعد وقيل مدلوله المصدر فصح اسم
 لقول السكوت واختاره ابن الحاجب وقيل مدلوله مدلول الفعل وهو الحدوث والزمان
 الا ان دلالة الفعل على الزمان بالضيغة ودلالة اسم الفعل عليه بالوضع فصح اسم بمعنى
 الفعل وعليه جرى المؤلف رحمه الله وقد أفهم كلامه ان اسم الفعل قسيان ما وضع من
 أول الامر كذلك كهيئات وشتان وما نقل من غيره كعليك ودونك (ويجوز اسم الفعل
 عمل الفعل الذي هو بعناء) فيرفع الفاعل ظاهرا ومستترا ويتعدى الى المفعول بنفسه
 ويحرف الجر ومن ثم عدى بحمل بنفسه لما كان بمعنى ائت في نحو حمل الثريد وبالبناء
 لما كان بمعنى يحل في نحو اذا ذكر الصالحون فيملا بجر وبعلى لما كان بمعنى أقبل في نحو
 حمل على كذا (ولا يضاف) كما ان مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في نحو بوله زيد
 ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب ولكنه يخالف مسماه فان
 الفعل يعمل محذوفاً ويتقدم معموله المنصوب عليه واسم الفعل لا يعمل محذوفاً (ولا
 يتقدم معموله عليه) بل يجب تأخير عنه لضعفه في العمل فلا تقول زيد ادونك كما
 تقول زيد ادنك خلافاً للكسائي في اجازة ذلك الحقا للفرع بأصله (ومانون منه فنكرة)
 كواها ووجها (ومالم يتون) منه (فعرفة) كنزال ودرالك وما استعمل بالوجهين فهو
 في حال تنوينه نكرة وفي حال عدم تنوينه معرفة كصه ومه وأ ف فصح مثلاً اذا أردت
 به اسكت سكوتاً تاماً وتته وحكمت عليه بانه نكرة أو السكوت المعين تركت تنوينه
 وحكمت عليه بانه معرفة

وشتان بمعنى افترق
 وما هو بمعنى المضارع
 فحو أو ه بمعنى أتوجع
 وأ ف بمعنى أتضجر
 ويعمل اسم الفعل
 عمل الفعل الذي هو
 بعناء ولا يضاف ولا
 يتقدم معموله عليه
 ومانون منه فنكرة
 ومالم يتون فعرفة
 أبواب التنازع في
 العمل
 وحقيقته ان يتقدم
 عاملان أو أكثر ويتأخر
 معمولهما كثيراً ويكون
 كل واحد من العوامل
 المتقدمة يطالب ذلك
 المتأخر

بواب التنازع في العمل

ويسمى أيضا باب الاعمال (وحقيقته ان يتقدم عاملان) فعلى ان يتصرفان أو شبههما
 أو فعل وشبهه (أو أكثر) منها اتفاقا في العمل أو اختلفا فيه (ويتأخر) عنهما أو عنهما
 (معمولهما كثيراً ويكون كل واحد من) العاملين المتقدمين أو (العوامل المتقدمة
 يطالب ذلك المتأخر) بحسب المعنى أن يكون معموله على البديل مع وقوعه في ذلك

الموضع والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو فيها معا أو مع
 الخالف فيها مثال الفعلين في طلب الفاعلية فتقوم وقد زيد وفي طلب المفعولية
 نحو قوله تعالى أتوني أفرغ عليه قطرا) فأتوني بطلب قطرا مفعولا ثانيا وأفرغ
 بطلبه مفعولا به وعمل الثاني نفسه والاول في ضميره وحذف لكونه فضلة والاصل
 آتونه ولو عمل الاول ل قيل أفرغه (و) في طلب أحدهما الفاعلية والاخر المفعولية
 نحو ضرب واكرم من (قولك ضربني واكرمك) وفي طلبهما معا نحو ضرب وامان
 زيد عمرا ومثال تنازع الاسمين قوله عهديت مغنيما مغنيما من أجرته * والمختلفين
 نحو قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقد يتنازع ثلاثة معمولا واحدا (و) ذلك نحو (اللهم
 صل وسلم وبارك على محمد) وقد يكون مع ذلك التنازع فيه عدة كما في الحديث
 تسبحون وتسكبرون وتجدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة في اثنين طرف
 ونائب مصدر وشرط التنازع ان يكون بين العاملين ارتباط اما باعاطف أو عمل
 أو لهما في تانيهما نحو وانه كان يقول سفيها على الله شططا وانهم ظنوا بما ظنتم ان لن
 يبعث الله أحدا أو يكون تانيها جوابا للاول كالآية التي ذكرها المؤلف أو نحو ذلك
 من أوجه الارتباط قاله في المغني وقد علم مسافرا انه لا تنازع بين حرفين ولا حرف
 وغيره ولا بين جامدين ولا جامد وغيره ولا في معهول متقدم أو متوسط ولا فيما إذا
 كان احدا العاملين مؤكدا للآخر لان الطالب للمعول انما هو الاول وقد يعلم منه
 ايضا امتناع التنازع فيما إذا كان المعول ضميرا متصلا لانه متصل بالثاني وهو مع آونه
 متصلا به لا يجوز ان يكون معه ولا للاول كما لا يخفى سواء كان ضميرا متكاما أو مخاطبا
 أو غائبا (ولان الخلاف) بين البصريين والكوفيين (في جواز أعمال أي العاملين
 أو العوامل شئت) في الاسم المتنازع فيه لكن لا يحفظ من كلامهم أعمال الثاني من
 الثلاثة قاله المرادى وقال أبو حيان لم يوجد التنازع فيما زاد على الثلاثة فيما استقرئ
 (وانما الخلاف في الاولى) منهما (فاختار البصريون أعمال الثاني) الجاور (لقربه) من
 المعهول وكثرة استعماله في كلامهم نثرا ونظما (واختار الكوفيون أعمال الاول
 لسبقه) واحتراز عن الاضمار قبل الله كرواذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة
 الى الاول والثالث ويتردد النظر في المتوسط هل يلحق بالاول لسبقه على الثالث
 أو بالثاني لقربه من المعهول بالنسبة الى الاول أو يستوى فيه الامران (فان) تنازع
 اثنان و(أعمال الاول) في التنازع فيه على اختيار الكوفيين (أعمال الثاني) المهمل
 (في ضمير ذلك الاسم المتنازع فيه) مطابقة له مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا لان
 مرجعه وان تأخر لفظا متقدما رتبة لانه معهول للاول وجوز بعضهم حذف غير المرفوع
 وهو ضعيف (فتم قول قام وقعدا أخوالك) بأعمال الثاني في الضمير المرفوع المحل الراجع
 الى أخوالك المتقدمة رتبة (وضربني واكرمته زيد وضربني واكرمتهما أخوالك) بأعماله

نحو قوله تعالى أتوني
 أفرغ عليه قطرا وقولك
 ضربني واكرم
 زيدا ونحو اللهم صل
 وسلم وبارك على محمد
 ولا خلاف في جواز
 أعمال أي العاملين
 أو العوامل شئت وانما
 الخلاف في الاولى
 فاختار البصريون
 أعمال الثاني لقربه
 واختار الكوفيون
 أعمال الاول لسبقه
 فان أعمال الاول
 أعمال الثاني في ضمير
 ذلك الاسم المتنازع
 فيه فتقول قام وقعدا
 أخوالك وضربني
 واكرمته زيد
 وضربني واكرمتهما
 أخوالك

أضافي الضمير المنصوب المحل العائد لمساعدته (ومررت ومررت بهما أخوالك اللهم صل وسلم عليه وبارك عليه على محمد) بأعمال الثاني والثالث في الضمير المجرور المحل العائد لمساعدته (وان أعملت الثاني) في الاسم المتنازع فيه على اختيار البصريين وهو الراجح (فان احتاج الأول) المهمل (الى مرفوع أضميرته) وجوبا أي جئت به ضمير مطابقة للمتنازع فيه فان كان مفردا استتر في الفعل وان كان مثني أو مجعوا عبرت ولا تحذفه لا متناع حذف العمدة وان لزم منه الاضمار قبل الذكر لمحيثه في غير هذا الباب كما تقدم في باب الضمير وفي هذا الباب كقوله

حرفوني ولم أحف الاخلاء اني و (تقول) ضربني واكرمني زيدو (قاما وقعد اخوالك) وأوجب الكسائي حذفه هر با من الاضمار قبل لذكرك لفظا ورتبه و منع الغراء اعمال الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل لما يلزم على اعماله من حذف الفاعل أو الاضمار قبل الذكر وأوجب اعمال الاول فان اقتضى الثاني الفاعل أيضا اضميرته أو المفعول حذفته أو اضميرته ولا يلزم حينئذ محذوره ويروى عنه أيضا اشريك الرفعين أو اضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب نحو ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمني زيدا هو (وان احتاج الأول) الى منصوب أو مجرور حذفته (وجوبا ان استغنى عنه) كالأية) المتقدمة أول الباب كما أشرفنا اليه ثم (وكقولك ضربت وضربني أخوالك ومررت ومررتي أخوالك) ولا يجوز اضماره لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الفاعل لكونه عمدة فان لم يستغن عنه بان أوقع حذفه في لبس كغبت ورغب في الزيدان عنهما أو كان عمدة في الاصل بان كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكان زيد صديقا يا ه و ظننت زيدا قائما يا ه وجب اضماره مؤخر عن المتنازع فيه مخوف اللبس في الأول ولأنه يكون المنصوب عمدة في الاصل في الثاني لكن يلزم منه الفصل بين العامل ومعهوله بأجنبي وتأخير جزءه من المعطوف عليه

باب التعجب

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل نحو سبها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره (وله) صبيغ كثيرة تدل عليه نحو كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم سبحانه الله ان المؤمن لا ينجس والله دره فارسا والمبوب له في النحو (صبيغتان) وضعنا الانشاء التعجب لا طرادهما في كل معنى يصح التعجب منه وهما الا زمان لصبيغة الماضي (احداهما ما أفعل زيدا) وهذه الصبيغة غير محصورة في تركيب خاص (نحو ما أحسن زيدا وما أفضله وما أعلمه) وما أكرمه فاذا أردت اعراب هذه الصبيغة باعتبار الاصل قبل النقل لا باعتبار المعنى المراد منه الآن وهو انشاء التعجب (فما مبتدأ) وهي نكرة موصوفة بمحذوف ولهذا قال (بمعنى شيء عظيم وأفعل فعل ماض) بدليل اتصال نون الوقاية به (وفاعله ضمير مستتر) فيه (وجوبا يعود الى ما) ولهذا

ومررت ومررت بهما
أخوالك اللهم صل وسلم
عليه وبارك عليه على
محمد وان أعملت الثاني
فان احتاج الاول الى
مرفوع أضميرته تقول
قاما وقعد أخوالك
وان احتاج الى
منصوب أو مجرور
حذفته كالأية وكقولك
ضربت وضربني
أخوالك ومررت ومررتي
بي أخوالك
باب التعجب
وله صبيغتان احداهما
ما أفعل زيدا وما أفضله
أحسن زيدا وما أعلمه
وما أعلمه فاما مبتدأ
بمعنى شيء عظيم وأفعل
فعل ماض وفاعله
ضمير مستتر وجوبا
يعود الى ما

والاسم المنصوب
 المتعجب منه مفعول به
 والجملة خبر ما والصيغة
 الثانية أفعل بزید نحو
 احسن بزید واكرم
 به فافعل فعل لفظه
 لفظ الامر ومعناه
 التعجب وليس فيه
 ضمير ويزيد فاعله
 وأصل قولك احسن
 بزید احسن زید ای
 صار ذا احسن نحو
 أورك الشجر ثم غيرت
 صيغته الى صيغة الامر
 ففجج اسنادها الى
 الظاهر فزیدت الباء
 في الفاعل

اجمعوا على اسميتها (والاسم المنصوب) يافعل (المتعجب منه) وهو زيد (مفعول به)
 لتعدى أفعل اليه بهمة النقل (والجملة) الفعلية وهي أفعل زيد في محل رفع على أنها
 (خبر ما) والتقدير شيء عظيم حسن زيد وهذا ما ذهب سيديويه وقيل ما موصولة في محل
 رفع بأنها مبتدأ أو ما بعدها صلة والخبر محذوف وجوباً أي الذي جعله حسناً شيء عظيم
 ورد باستقلاله كلاً ما من غير افتقاره الى محذوف وقيل ما استفهامية مبتدأ أو الجملة
 بعدها خبر قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى كأنه جهل بسبب حسنة فاستفهم
 عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما أدراك ما يوم الدين (والصيغة
 الثانية) هي (أفعل بزید) بكسر العين وهي كالاولى غير محصورة (نحو احسن بزید
 واكرم به) واذا أردت اعراباً بحسب أصل التركيب (فافعل فعل) باتفاق ثم قال
 البصريون (لفظه لفظ الامر) وليس بأمر إذ لا معنى للامر هنا (ومعناه التعجب)
 كأنك قلت ما أحسن زيداً (وليس فيه ضمير) لان الاسم المذکور بعده (و) هو
 (يزيد فاعله) والباء زائدة لازمة (وأصل قولك احسن بزید احسن زيد) بصيغة
 الماضي والمهززة فيه للصيرورة للنقل (أي صار ذا احسن نحو أورك الشجر) أي صار
 ذا ورق (ثم غيرت صيغته) من الماضي (الى صيغة الامر) مع بقاء المعنى الخبري والتزم
 ذلك لان في الأمر تعظيماً والتعظيم يناسب معنى التعجب (فججج اسنادها الى) الاسم
 (الظاهر فزیدت الباء في الفاعل) لاصلاح اللفظ ولهذا التزم اذا كان الفاعل
 ان أو ان وصلتها وضعف هذا القول بان استعمال الامر بمعنى الماضي غير معهود وبان
 استعمال أفعل بمعنى صار ذا كذا قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل وقال جمع لفظه
 ومعناه الامر وفيه ضمير يرجع الى المخاطب والتزم افراده وقد كسر الجربان خبري
 المثل ويزيد مفعوله والباء التعدية ان جعلت المهززة للصيرورة أو زائدة في جعلت
 للتعدية ولا يتصرف في صيغة التعجب بتقديم فلا يقال ما زيد احسن ولا زيدا
 ما احسن ولا بزید احسن لتضمنها معنى الانشاء الموجب لعدم التصرف ولا يتصرف
 فيها أيضاً بايقاع فصل بين العاقل والمعمول كالفصل بالحال أو المنادي نعم يغتفر
 الفصل بالظرف وعدليه لما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يصدق

باب حكم الفاظ العدد

تذكر اوتاً نيشا (اعلم ان ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام الاول ما يجري على القياس)
 دائماً (فيذ كرم مع المذ كرو يؤث مع المؤث وهو الواحد والاثنان وما كان على صيغة
 فاعل) من ألفاظ العدد (تقول في المذ كرو واحد واثنان و) جزء (ثان وثالث) وهكذا
 (الى عاشر و) تقول (في المؤث واحدة واثنتان أو وثلاث و) مقابلة (ثانية وثالثة)
 وهكذا (الى عاشره وكذا) الحكم (اذا ركبت) هذه الالفاظ (مع العشرة أو) مع
 (غيرها) بعد عجاويزة العشرين فانها تجري على القياس (الا انك تأتي بأحد واحد)

باب العدد
 اعلم أن الفاظ العدد
 على ثلاثة أقسام
 الاول ما يجري على
 القياس فيذ كرم مع
 المذ كرو يؤث مع
 المؤث وهو الواحد
 والاثنان وما كان
 على صيغة فاعل
 في المذكر واحد
 واثنان وثان وثالث
 الى عاشر وفي المؤث
 واحدة واثنتان أو
 ثنتان وثانية وثالثة
 الى عاشره وكذا اذا
 ركبت مع العشرة أو
 غيرها الا انك تأتي بأحد واحد

افردت جرت بخلاف القياس) فتؤنث مع المذكور وقد كرم مع المؤنث (نحو) عندي
 (عشرة رجال) بالتاء (وعشرون سنة) بتر كها وأما قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر
 أمثالها على حذف مضاف أي عشر حسنات أمثالها أو اكتسب فيه المضاف من
 المضاف اليه التأنيث وهو تنبيه على صرحوا بان ألفاظ العدد المفتقرة الى تمييز لا يثنى منها
 ولا يجمع الا مائة و ألف وان العشرين وأخواتها اذا استعملت مع النيف قبلها واجب
 عطفها بالواو وقضية ذلك انه لا يقال حادي عشرين ولا ثاني عشرين وهكذا من غير
 عطف وكذا لا يقال ثالث عشرين ولا رابع عشرين كذا لا بصيغة التثنية ولا بصيغة
 الجمع وبذلك صرح العلامة شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي تلميذ العلامة
 ابن مالك فقال في تعليقه له انه جرى في بعض المحافل بدمشق المحروسة كلام في كتاب
 أرخ برابع عشرى رمضان فقرأه القارئ عشرى بفتح الراء فرد عليه انما هو عشرى
 بكسر الراء والذي ظهر لي في ذلك ان كليهما خطأ لان المراد من هذا التاريخ انه كتب
 في يوم مضي قبله ثلاثة وعشرون يوما ورابع عشرى لا يؤدي ذلك لا على التثنية
 ولا على الجمع لان رابع ونحوه مضاف الى عشرى فاضافته اما معنى اللام أو من أو في
 اجازة أن تكون بمعنى اللام لان التقدير كتبت رابع العشرى كذا ورابع العشرى
 ما قبله ثلاثة منها وبعده ستة عشر يوما ونظير هذا رابع الشهر ما قبله ثلاثة وبعده
 ستة وعشرون يوما ولا يخفى ما في هذا من فساد ولا جاز أن تكون بمعنى من أو في لعدم
 صدق ضابط كل منهما على ذلك كما لا يخفى فتعين ان ذلك ليس من كلام العرب وانه
 لمن واشتهار وقوع مثل ذلك في كلام الفضلاء والعلماء لا يستلزم صواب مثل هذا
 التركيب لان المرجوع في الصواب والخطأ في كل علم الى أربابه فما صوبوه فهو
 الصواب وما انحطوه فهو الخطأ ولم ينص أحد على ذلك من علماء العربية واللغة في باب
 التاريخ بل نصوا على خلافه ولا سماع ولا قياس يقتضيان ذلك والله أعلم

افردت جرت بخلاف
 القياس نحو وعشرون
 رجال وعشرون سنة
 بواب الوقف
 بوقف على المنون
 المرفوع والمجرور بخلاف
 الحركة والتنوين نحو
 جاء زيد ومررت بزيد
 وعلى المنون المنصوب
 ما بدل التنوين ألفا
 نحو رأيت زيدا وتلك

باب الوقف

هو قطع النطق عند آخر اللفظة (يوقف على) الاسم (المنون المرفوع والمجرور)
 بالسكون أي (بحذف الحركة والتنوين) من غير ابدال (نحو جاء زيد ومررت بزيد)
 باسكان آخرهما (و) يوقف (على المنون المنصوب بابدال التنوين) منه (الفائحو
 رأيت زيدا) اذ ليس في ابداله ألفا نقل بخلاف المرفوع والمجرور وما ذكره من التفصيل
 في الوقف على الاسم المنون هو اللغة المشهورة من ثلاث لغات والثانية الوقف عليه
 مطلقا بالحذف والاسكان نحو هذا زيد ورأيت زيد ومررت بزيد ومنه قوله

الاحمد اغتم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها هاتما دنف

والثالثة الوقف عليه مطلقا بابدال التنوين من جنس حركة ما قبله نحو هذا زيد
 ورأيت زيدا ومررت بزيدي (وكذلك) أي كما يسدل تنوين المنصوب ألفا في الوقف

(تبدل نون اذا) الجوابية (ألفا في الوقف) تشبيها لا إذا باسم منصوب وبه قرأ السبعة
 في ولن تقلحوا إذا الباء واختصار ابن عصفور تبعها البعضهم ان الوقف عليها بالنون
 (وكذلك نون التوكيد الحقيقية) إذا قلبت فتحة تبدل ألفا في الوقف ما لم يحصل ايس
 (فحواليسفعا) من نحو لانسفعا بخلاف ما إذا قلبت ضمة أو كسرة فانها إذا وقف عليها
 تحذف ويرد ما كان حذف لاجل الحاقها كقولك في نحو اخرجن يا هؤلاء واخرجن
 يا هذه اخرجوا واخرجي (و) كما يوقف على المنون المنصوب في اذا ونحو لانسفعا بالالف
 (يكتمن كذلك) اذا الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الجاحظ بصورة
 لفظها بالتقدير الابداء بها والوقف عليها ولهذا كتب يا زيدا بالالف لان الوقف
 عليه كذلك ونحو رجة بالهاء لان الوقف عليه كذلك ومن النحاة من يكتب اذا
 بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينهما وبين اذا التي
 للظرفية (ويوقف على المنقوص المنون في الرفع والجر بحذف يائه) اذا لم يكن محذوف
 العين أو الفاء (فحوي جاء قاض ومررت بقاض) باسكان آخرهما فان كان المنقوص
 محذوف العين كما رسم فاعل من أرى أو محذوف الفاء كوقف على الوقف عليه الا
 بالرد الى الياء لئلا يكثر الحذف (ويجوز اثباتها) أي الياء كقراءة ابن كثير ولو كل قوم
 سادى وما لهم من دونه من والى وما عند الله باقى (و) يوقف على المنقوص المنون (في
 النصب بابدال التنوين) منه (ألفا) ولا تحذف يائه (فحورأيت قاضيا) ومثله ما سقط
 تنوينه لمنع الصرف كرايت جوارى وقضية عبارة التسهيل جواز الوجهين وان
 الاثبات أحوذ (وان كان) المنقوص (غير مننون فالافصح في الرفع والجر الوقف
 عليه باثبات الياء فحوي جاء القاضى ومررت بالقاضى) لعدم الموجب لحذفها اذا الوقف
 يقتضى السكون وذلك حاصل مع اثباتها (ويجوز حذفها) على قلة فيقال جاء
 القاضى ومررت بالقاضى وعليه قراءة غير ابن كثير وهو الكبير المتعال ليندريوم
 التلاق (وان كان منصوبا فبالاثبات) أي فيوقف عليه باثبات الياء ساكنة
 (لا غير) فحورأيت القاضى وكلامه يقتضى ان المعرف منه بالاضافة نحو قاضى مكة
 والشرف منه بالوكلام غير يشعر بان الحذف فيه ارجح من الاثبات واستعمال لا غير
 في كلام المصنف كثير ولست استند وان قال في المعنى انه لحن وفي شرح الشنود لان
 العرب لم تتكلم به (واذا وقف على ما فيه تاء التأنيث فان كانت ساكنة لم تغير) عما
 كانت عليه (فحوقامت) مما فيه تاء لاحقة للفعل لئلا يلتبس بهاء الضمير لو وقف
 بالهاء ومثلها التاء اللاحقة للحرف نحو تمت وربت (وان كانت متحركة فان كانت
 في جميع) المؤنث السالم (نحو المسلمات) والهندات أو فيما ألحق به كعرفات واذرعات
 (فالافصح الوقف بالتاء) من غير ابدال لدلالة التاء على التأنيث والجمعة معافا كرها
 ابطال صورتها (وبعضهم يقف) على ذلك (بالهاء) أي بابدال التاء هاء كقول

تبدل نون اذا ألفا في
 الوقف وكذلك نون
 التوكيد الحقيقية نحو
 لانسفعا ويكتب
 كذلك ويوقف على
 المنقوص المنون في
 الرفع والجر بحذف
 يائه نحو جاء قاض
 ومررت بقاض ويجوز
 اثباتها ويوقف في
 حالة النصب بابدال
 التنوين الفاعل حورأيت
 قاضيا وان كان غير
 مننون فالافصح في
 الرفع والجر الوقف
 عليه باثبات الياء نحو
 جاء القاضى ومررت
 بالقاضى ويجوز حذفها
 وان كان منصوبا
 فبالاثبات لا غير
 واذا وقف على ما فيه
 تاء التأنيث فان كانت
 ساكنة لم تغير نحو
 قامت وان كانت
 متحركة فان كانت في
 جميع نحو المسلمات
 فالافصح الوقف
 بالتاء وبعضهم يقف
 بالهاء

بعضهم دفن البناء من المكره ومثل هذه التاء تاء هيئات ولا ت في انه يوقف عليها
بالتاء وبعضهم بالهاء (وان كانت في مفرد فالافصح الوقف بالهاء) أي بابدال التاء
هاء (نحورجة وشجرة) من كل اسم آخره تاء تأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كصلاة
وزكاة فربما بين التاء اللام حقيقة للاسم واللام حقيقة للفعل فان كان ما قبل التاء ساكنا
صحبا كانت وبنيت ووقف عليها من غير ابدال كالأحقة للفعل والحرف (وبعضهم
يقف) على نحورجة وشجرة (بالتاء) من غير قلب ومن ذلك قراءة تافع وابن عاصم
وحزرة ان شجرت وقول ابن الجهم

والله أفضلك بكن في مسيات * من بعد ما وبعد ما وبعد ما
كادت نفوس القوم عند الغلصمت * وكادت الحرة ان تدعي أمت
(وقد قرأه بعض السبعة في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين)

وقال المؤلف * وليمكن هذا آخر ما تيسر جمعته على هذه المقدمة جعله الله خالصا
لوجهه الكريم وموجب الفوز له به بجنات النعيم منه وكرمه وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انها مؤلفة تبيضا يوم الاحد عاشر شهر رجب
الفردي سنة ست وخمسين وتسعمائة والحمد لله رب العالمين

يقول معجزة الراعي غفر المساوي السيد حماد الفيوسي العجاوي *

بحمد رب البرية تم طبع الشرح البديع المسمى بالفواكه الجنية الذي كشفه
علامة زمانه ويا بعة آتبه الامام الهمام الشيخ عبد الله بن احمد الفاكهي طاب ثراه وعنه
برهوناه لثام المن الرشيقي القوام الكافل من النجوى بغرر الاحكام الملقب بعمدة
البحرومية في اصول علم العربية للشيخ الامام الفاضل اللوذعي الكامل شمس
الدين محمد بن الشيخ محمد الرعيني الشهير بالخطاب المكي المسلكي عليه من عاائب
الرحمة والرضوان في مستقر الاحسان والامتنان بقاء بحمد الله جامع الحسن طبعه
لطافة شكاه تتهمج الفضلاء به حجة وشهيم الابواب لاجله بالمطبعة العامرة الشرفية

بالمجروسة مصر المعزية على ذمة كل من ذى الجناح الامجد الحاج أبي
طالب الميني والعمدة الشهير الكشميري الحاج فدا محمد وكان تمام

طبعه وبدو صلاح ثمره وبنه في اواخر شهر رمضان من

عام ثمان وتسعين بعد المائتين والالف من هجرة

من خلقه الله على اكل وصف صلى الله

وسلم عليه وعلى آله وكل ناسج على

منواله ما سح غيث وعم

وطلع هلال وتم

آمين

وان كانت في مفرد
فالافصح الوقف بالهاء
نحورجة وشجرة
وبعضهم يقف بالتاء
وقد قرأه بعض
السبعة في قوله تعالى
ان رحمت الله قريب
من المحسنين وصلى
الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم